الاستبعاد الاجتماعي للمهجرين العراقيين دراسة ميدانية على عينة من المقيمين بمخيمات بغداد

الاستاذ المساعد الدكتورة سلامة الرحومي
جامعة الشارقة/ قسم علم اجتماع
salrahoomi@sharjah.ac.ae

الاستاذ المشارك الدكتورة آلاء معروف الطائي
جامعة الشارقة/ قسم علم اجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

من السمات الغالبة على الحروب المنتشرة فى أماكن عدة، حرمان الأفراد من أبسط حقوقهم. والتي من أهمها الحق فى حياة كريمة على أرض وطن نشأوا فيه، فيهجّرون ويصبحون بلا مأوى، ويمتد الأمر إلى أنهم لا يجدون ما يسدون به حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، أضف إلى ذلك حرمانهم من التعليم والرعاية الصحية في مرتبة تالية من الحرمان فضلا عن حرمانهم من عدد من تلك الحقوق مثل: المشاركة السياسية والاجتماعية، والحقوق المدنية، وعدم المساواة في الثروة والقوة وغيرها. وفي هذا الصدد هدفت الدراسة إلى التعرف على أكثر مجالات الاستبعاد الاجتماعي في المناطق التي سكنها المهجرون، وتصوراتهم حول الاستبعاد وطرق الوقاية من تبعاته. لقد تبنت الدراسة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، معتمدة على منهج المسح الاجتماعي من خلال تطبيق أداة استبيان على عينة قوامها (٢٠٠) مفردة في مخيمات بغداد. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن أكثر المجالات التي يعاني منها المهجرين من محافظة الانبار في مخيمات بغداد المجال الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن المهجرين يمتلكون تصوراً عاماً وواضحاً حول التدابير الواجب اتخاذها للتخفيف أو القضاء على كافة أشكال الاستبعاد الاجتماعي.

الكلمات الدالة: الاستبعاد الاجتماعي، الإدماج الاجتماعي، التهجير، المهجرين، داعش، العراق.

المقدمة:

منذ عام ٢٠١١، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدفقات كبيرة في عمليات النزوح، انبثق عنها تغييرات هائلة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية. وبهذا الصدد تحتضن منطقة الشرق الأوسط وحدها حوالي ٣٨٪ من عمليات النزوح العالمية، مما ألقى بظلاله على معظم البلدان في المنطقة لنجدها تأثرت لعدة اعتبارات سببها: أما أن تكون بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد، وتتعامل المنطقة حاليا مع أكبر أزمة لاجئين شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية (المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ٢٠١٧). وفى العراق ترتب على سيطرة عصابات "داعش" تهجير عدد كبير من المواطنين

داخل العراق ومنهم من هاجر خارجه، فقد بلغ عدد النازحين داخل العراق ثلاثة ملايين نازح من الأطفال والنساء وكبار السن منهم من سكن المخيمات ومنهم من وجد منزلا في إحدى المحافظات العراقية وقد اختلفت عليهم السبل. إن الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion) الواقع بين المهجرين من العراق يظهر بشكل مستمر في حرمانهم وعجزهم عن الاقتراب من الوسائل التي تعود عليهم بالمنافع التى تحقق لهم مستوى حياة كريمة. مقارنة بآخرين لديهم فائض من الوسائل والمنافع، وهذا يجعل الاستبعاد نسبياً، حيث يكون المرء مستبعداً فقط بالمقارنة مع أعضاء آخرين في المجتمع ذاته، ومن خلال محاولاتهم قياس قدرتهم على التمايش مع وضعهم الحالي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

ارتبطت استمرارية الإنسان منذ بداية الخليقة ببحثه عن الأمن والعيش المستقر، والذي استمر باستمرار الحياة البشرية نفسها. ولعله مسعى يسلكه المجتمع العراقي، فهو يمثل جزء من الاجتماع الانساني. وبالنظر إلى المجتمع العراقي نجده قد مر بموجة من التغيرات والهزات العنيفة التى غيرت كيانه الاجتماعي والسياسي الاقتصادي، وأكثر الفئات تأثرا بتلك الهزات المتتالية المواطنون والتي كانت "داعش" من أشدها تأثيرا وخطورة نظرا لما أحدثته من تدمير في البنية التحتية وتهديد للأمن العراقي، لقد خلفت عصابات " داعش " عدد من المشكلات أكثرها خطورة حالة الاستبعاد التي تسببت فيها، فكانت بمثابة العامل الذي أدى إلى تفاقم المشكلة ونشرها بين أبناء المجتمع العراقي. الأمر الذي أجبر عدد كبيرا من العراقيين إلى النزوح لأماكن يتحقق فيها الأمن والأمان بغض النظر داخل العراق أو خارجها. وهو ما ترتب عليه ظهور عدة مشكلات أبرزها: عدم تجانس تلك الفئات، وزيادة مساحة الفقر بين المهجرين، حرمان المهجرين من وطنهم وأراضيهم، ارتفاع معدلات البطالة، حرمانهم الكامل من المشاركة في بناء مجتمعهم الذي دمرته الحروب. وترتب على هذه الظروف استبعاد هؤلاء المواطنين في كافة مناحي الحياة، وبتدقيق في طبيعة تلك المشكلات يتبين لنا أنه استبعاد اجتماعي بمعناه الواسع. فبقراءة التراث النظري الذي تناول الاستبعاد الاجتماعي ــ والذي سوف نتطرق إليه في حينه ــ يتبدى لنا أن هناك عدد من المجالات التي تتأثر سلبا بالاستبعاد هي العمل، والتعليم، والصحة، والوضع النفسي ويأتي المستوى الثقافي في مرتبة تالية من حيث الترتيب في التأثر أو في الاستبعاد. وأضف إلى هذه المجالات مشكلات كتلك الناتجة عن تجمع أفراد غير متجانسين اجتماعا وثقافيا وعرقيا، مع انتشار معدلات العنف بكافة صوره في انحاء العراق بل بين أبناء المجتمع أنفسهم، الذين سوف يشكل تواجدهم على تلك الصورة بؤر إجرامية قد يصعب السيطرة عليها. وهو ما يجعلنا نذهب إلى القول بأن وضع المهجرين داخلياً في العراق يتسم بالتعقيد في تلك

المجمعات مما قاد إلى قبوعهم في مأو شديدة الاكتظاظ، غير ملائمة لأقل مستوى من مستويات الحياة. مما ترتب عليه صورٌ متعددة من أشكال الانقسام الاجتماعي، فظهرت بين فئات المهجرين عددا من بؤر التوتر والانقسام، ترتب عليها ما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي الأمر الذي يعيق تماما أى إجراء من إجراءات الاندماج التي تهدف المجتمعات إلى القيام بها لجميع أطيافها وفئاتها. (هدى ومحمد، ٢٠١٥، ٢٠٨).

لقد وعت الحكومة العراقية تلك الحقيقة بشكل كامل واستطاعت أن تتنبأ بكافة التداعيات المترتبة على مشكلات استبعاد النازحين والمهجرين العراقيين، إلا أن الوقوف عند حد التنبؤ لم يكن كافيا، والإجراءات المتخذة غير قادرة على ملاحقة ما تسببت به عصابات " داعش " من استبعاد. ولا غرو في ذلك فالسياق العام لم يساعد المؤسسات المحلية أو الدولية في تدارك تلك التداعيات والتخفيف من حدة تلك الخطورة أيضا. لقد قُدمت عدد من المحاولات الإصلاحية التي تهدف إلى إعادة إدماج المواطنين العراقيين المهجرين إثر الحروب، ولكنها لم تكن اصلاحات كاملة، اذ ركزت على بعض الجوانب دون غيرها الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات أخرى، مشكلات ناتجه عن تراكمات ثقافية وعرقية متداخلة وبالغة التعقيد، ولعل قراءة سمات المجتمع العراقي بقليل من التمعن تعكس حجم تلك المشكلات التي حددت من أداء الحكومة العراقية وجعلتها عاجزة عن ملاحقة ما فرضته "داعش" من استبعاد. ولعل هذا ما يفسر سبب عدم ظهور تلك التدابير الإصلاحية بكثافة وسرعة. ورغم الجهود الحكومية والمدنية لإدماج المهجرين وإعادتهم إلى مناطقهم، إلا أن نسبة كبيرة منهم تقدر (٣٠%) من المهجرين لم يعودوا إلى مناطقهم وفضلوا البقاء في المناطق التي هجّروا إليها. فضلا عن المشاكل الاعتيادية التى تواجه مؤسسات الدولة ومنها: تطوير النظم التعليمية لاستيعاب الطلبة، فمازالت الأمية والتسرب المدرسي الذي يعد بحد ذاته أحد التحديات أمام النظم التعليمية (عوض، ٢٠١٢)، ومازالت مؤسساتها التعليمية عاجزة عن توفير فرص تعليمية للطلاب، فضلاً عن عدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات السوق. مما تكون نتيجته إقصاء آلاف الشباب من الالتحاق بسوق العمل.

وهو ما وجه نظر بعض العلماء إلى الاستبعاد الاجتماعي باعتباره حالة من الحرمان النسبي المزمن، فالفرد يكون مستبعداً اجتماعياً ضمن هذا الطرح إذا كان ظرف الحرمان مستمر، ويتجه إلى مزيد من السوء عبر الوقت (الحوراني، ٢٠١٢، ٢٩٩). ويتحقق الاستبعاد بين فئات المهجرين في العراق نتيجة لعدة أسباب منها: الأسباب السياسية التي تتحقق نتيجة انفراد قلة من الأفراد بسلطة اتخاذ قرار الآخرين، فضلا عن غياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناولهم قضاياهم ومشكلاتهم. وتأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة العوامل الأكثر تأثيرا في المهجرين حيث أن لها دور في تحقيق العزلة والاستبعاد

والحرمان، فضلا عن وجود مجموعة من الأسباب ذات الطابع الاجتماعي كالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الأفراد في مجتمعاتهم الأصلية.(الديب ومحمد، ٢٠١٥). وفى سبيل التخفيف من حدة وطأة الاستبعاد الاجتماعي الذي فرضته "داعش" حاولت مؤسسات حكومية ومدنية نقل المهجرين الذين تأثروا أشد التأثر من العزلة و الاغتراب الاجتماعي باتجاه العلاقات الاجتماعية السليمة مع الأفراد أو مع المحيط الاجتماعي الذي يعيشون به إذ أن درجة عملية اندماج الفرد في المناطق الأكثر أمناً يتوقف على قيم وعادات وتصرفات أفراد المنطقة، واستبطان القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع وتبنيها، والشعور بالانتماء للجماعة. فإن ذلك يعيدنا إلى آليات اندماج المهجرين في النسق الكلي، وهذا ما يؤمنه التقسيم الاجتماعي، والذي يسمى الاندماج الاجتماعي (هيلز واخرون، ٢٠٠٧).

إن تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بين أجزاء النسق من المهجرين في المجتمع العراقي، لها تأثير واضح على التكامل بين أجزائه، وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يتجسد الأثر البالغ لهذه الظاهرة من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراده، على اعتبار أنهما أكثر قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لأجزاء البناء الاجتماعي في أى مجتمع. وتعد ممارسة العنف من أكثر المهددات التي تمس استقرار البناء الاجتماعي لمجتمع المهجرين، وهذه نتيجة حتمية لما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي، وهذه صورة من صوره (Zibechi, 2010) ولذلك ينظر بعض العلماء إلى الاستبعاد الاجتماعي على اعتباره حرمان نسبي مزمن، فالفرد يكون مستبعداً اجتماعياً ضمن هذا الطرح إذا كان ظرف الحرمان مستمر، ويتجه إلى مزيد من السوء عبر الوقت (الحوراني، ٢٠١٢، ٢٩٩). ويتحقق الاستبعاد بين فئات المهجرين في العراق نتيجة لعدة أسباب منها: الأسباب السياسية التي تتحقق نتيجة انفراد قلة من الأفراد بسلطة اتخاذ قرار الآخرين، فضلا عن غياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناولهم قضاياهم ومشكلاتهم. وتأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة العوامل الأكثر تأثيرا في المهجرين حيث أن لها دور في تحقيق العزلة والاستبعاد والحرمان، فضلا عن وجود مجموعة من الأسباب ذات الطابع الاجتماعي كالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الأفراد في مجتمعاتهم الأصلية.(الديب ومحمد، ٢٠١٥). وفى سبيل التخفيف من حدة وطأة الاستبعاد الاجتماعي الذي فرضته "داعش" حاولت مؤسسات حكومية ومدنية نقل المهجرين الذين تأثروا أشد التأثر من العزلة و الاغتراب الاجتماعي باتجاه العلاقات الاجتماعية السليمة مع الأفراد أو مع المحيط الاجتماعي الذي يعيشون به إذ أن درجة عملية اندماج الفرد في المناطق الأكثر أمناً يتوقف على قيم وعادات وتصرفات أفراد المنطقة، واستبطان القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع وتبنيها، والشعور بالانتماء للجماعة. فإن ذلك يعيدنا إلى آليات اندماج المهجرين في النسق الكلي، وهذا ما

يؤمنه التقسيم الاجتماعي، والذي يسمى الاندماج الاجتماعي (هيلز واخرون، ٢٠٠٧). إن تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بين أجزاء النسق من المهجرين في المجتمع العراقي، لها تأثير واضح في التكامل بين أجزائه، وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يتجسد الأثر البالغ لهذه الظاهرة من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراده، على اعتبار أنهما أهم قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لأجزاء البناء الاجتماعي لأي مجتمع. وتعد ممارسة العنف من أكثر المهددات التي تمس استقرار البناء الاجتماعي لمجتمع المهجرين، وهذه نتيجة حتمية لما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي، وهذه صورة من صوره (Zibechi, 2010)

وواحده من أكبر المشكلات التي فرضها تفاقم الأوضاع على هذا الشكل، هو أن أُجبر المهجرين على التكيف مع هذا الوضع، فرفض هؤلاء النازحين العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية وهو ما يضيف خطورة جديدة تكمن في أنها نواة لنشأة مجتمع مواز للمجتمع العراقي، وهو ما سيترتب عليه بمرور الأيام والسنين ولمجتمع له تلك السمات السلبية من ارتفاع معدلات الفقر والجهل والبطالة، لأن يكون قنبلة موقوته لا تقل خطرا عن الحروب والفتن الطائفية التى اجتاحت المجتمع العراقي في تلك الفترة. كلها مؤشرات قادت إلى تساؤل رئيسي مؤداه **ما السمات العامة للاستبعاد الاجتماعي للنازحين في المجتمع العراقي؟ وما هي الآليات والتدابير التى طُرحت للحد من انتشار الاستبعاد الاجتماعي؟** ويترتب على هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية نعرضها كما يلي:

١) ما الخصائص العامة لجمهور المهجرين في المجتمع العراقي؟
٢) هل توجد حالة من الوعي لدى المهجرين بالاستبعاد الاجتماعي؟
٣) ما أكثر مجالات الاستبعاد الاجتماعي في مجتمع المهجرين العراقيين؟
٤) ما تصورات المهجرين للحد من آثار الاستبعاد الاجتماعي؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تتبع بعض خصائص الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع العراقي وذلك من خلال:

١) التعرف إلى بعض الملامح الاجتماعية للمهجرين العراقيين.
٢) الكشف عن مستوى الوعى لدى المهجرين في المجتمع العراقي.
٣) الكشف عن أشكال الاستبعاد وسماته الحادث للمهجرين.
٤) محاولة التعرف على تصورات المهجرين للحد من آليات الاستبعاد.

ثالثا: الدراسات السابقة:

يناقش التراث النظري مقدمات معرفية تمكن الباحثين في أى ظاهرة من التعرف على حدود الظاهرة، كما تساعد فى تحديد نقطة الانطلاقة وذلك من أجل بحث الظاهرة من أكثر من جانب وأكثر من زاوية، أضف إلى ذلك دور مهم يتلخص في أنه يحقق مبدأ التراكم العلمي. والباحث فى قضية الاستبعاد يستكشف أن هناك عدد لا بأس به من الدراسات التى تناولت الظاهرة بالبحث فى عدد من الجوانب وهو ما استفادت به كثيرا الدراسة الحالية ومن تلك الدراسات:

وهدفت دراسة قام بها كل من اسعد و بارسوم (Assaad, & Barsoum, 2007) إلى التعرف على المجالات التي يتم فيها استبعاد الشباب. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ثلاث مجالات مهمة يتم استبعاد الشباب بها وهي التعليم، العمل، والمشاركة العامة. وأظهرت النتائج في مجال التعليم بأن الإناث هن أكثر الجماعات عرضة لخطر الاستبعاد، ويكون الاستبعاد أيضا في نوعية التعليم حيث يشكل ذلك عائقا أمام إمكانية تعليمهم حيث يكون لشباب العائلات الغنية فرصة لدخول المدارس الخاصة واستقبال مدرسين خصوصيين بينما يتجه الفقير للمدارس الأقل خبرة تعليمية ويتحمل الوطأة العظمى لعجز النظام التعليمي. وفي مجال سوق العمل توصلت الدراسة إلى أن الشباب يتحملون أماكن الضغط الهائلة من القوى العاملة ونتائج المنافسة العسيرة على عدد محدود من الوظائف الجيدة ونتيجة هذا الجهد القوي تكون عملية الاستبعاد في تزايد أعداد الشباب المستبعدين لمصادر الرزق الهامشية أو لسلسلة من البطالة. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الشباب هم أكثر فئة معرضة لخوض تجربة البطالة، لكسب أجور متدنية ولتبوء الوظائف ذات المراتب المتدنية، وبأن النساء الشابات بشكل خاص يواجهون عدد من المعوقات في قوة العمل والتي ترتبط بالمعايير الثقافية، كنظام قوة العمل، والبيئة الاقتصادية، والمعاملة بين الموظفين، ومكان العمل الملائم. ولقد أكدت الدراسة على أن استبعاد الشباب عملية ذات طابع تراكمي، فالفقير يتعلم ليتجه إلى الوظيفة الفقيرة، والفقير غير المتعلم يتجه ليصبح أجير داخل الأسرة بينما المتعلم والحاصل على مستويات جامعية عالية من المحتمل أن يصبح عاملا بأجر (Assaad & Barsoum, 2007).

كما قام توماس وبيتر (Tomas, & Peter, 2008) بدراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية (ضرر الدخل، الحرمان المادي، البطالة) والاستبعاد الاجتماعي ومعرفة دور الأشكال المتعددة من الرأسمال الاجتماعي في الحماية من الاستبعاد في الحالات الاقتصادية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى: إلى أن العمل يمكّن الناس من المشاركة في جوانب الحياة المتعددة، كما أنه يقلل من درجة الحرمان المادي. وتبين أيضا

أن الرأسمال الاجتماعي غير الرسمي أكثر أهمية من الرأسمال الرسمي في جمهورية التشيك. وأن مستوى الثقة والمشاركة الاجتماعية الرسمية منخفض بشكل عام. كما توصلت الدراسة إلى أن تأثيرات الرأسمال الاجتماعي تزداد عندما تجتمع مع تأثيرات الرأسمال البشري مما ينعكس على فرص الحرمان والفرص الشخصية للتخلص من حالة الفقر. وهنا تتمكن الشبكات الاجتماعية غير الرسمية عبر أوقات مختلفة أن تقدم بعض طرق الحماية من الاستبعاد الاجتماعي إلا أنها ليست وسائل حماية موثوقة، لأن إمكانية توفير المساواة في الشبكات الاجتماعية محددة جدا فيما يتعلق بالناس ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية. (Tomas, & Peter, 2008).

كما حاولت دراسة محمد بني مفرج(٢٠١٣)، استجلاء مجالات الاستبعاد فى المجتمع الاردني، وكان المجال الاقتصادي أكثر مجالات الاستبعاد ظهورا وتتمثل تلك المجالات فى عدم كفاية الدخل الشهري، وعدم توافر وسائل المواصلات، ثم كان المجال الثاني من حيث مجالات الاستبعاد المجال السياسي، الذي تعددت صوره في حرمانهم من شغل مناصب عليا فى الدولة، وعدم زيارة المسئولين مما حرم أهالي القرية من التعبير عن مطالبهم وإيصالها لأصحاب القرار. ويأتي المجال الاجتماعي فى المرتبة الثالثة من حيث الاستبعاد وتتضح مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في عدة صور أهمها عدم وجود روابط وعلاقات اجتماعية للقرية بأناس خارج القرية، ثم يأتى المجال التعليمي بوصفه أحد مجالات الاستبعاد الذي ارجع العينة سببه إلى عدم اهتمام ورعاية المسؤولين وضعف امكانات المدراس، ثم يأتى المجال الصحي فى نهاية القائمة، كما أكدت الدراسة على أن أهالي القرية لديهم وعى بأنهم مستبعدون اجتماعيا، من خلال المقارنة التى يعقدونها بالنظر إلى حياة آخرين أفضل وتتجلى أوج المقارنة تلك فى معدل الخدمات التي تحصل عليه قريتهم مقارنة بالقرى المجاورة، مؤكدين على أن السبب فى ذلك هو عدم اهتمام المسؤولين، كما أشاروا إلى أن الموقع الجغرافي المنعزل نسبيا للقرية يزيد من حدة الاستبعاد الاجتماعي.

تشير منى خزام ٢٠١٣ إلى ضرورة الحد من الاستبعاد الاجتماعي للمواطنين في المجتمعات الفقيرة ، مؤكدة على أن الفقراء هم أكثر فئات المجتمع تأثرا بالاستبعاد وأن مظاهر الاستبعاد الواقع على عينة الدراسة كثير ومتعدد ومن هذه المظاهر عدم وجود فرصة للمشاركة في المجتمع، عدم وجود فرصة للعمل أو الزواج، عدم وجود أي مساحة للترفيه، غياب الخدمات الصحية فضلاً عن الحياة في بيئة وظروف بالغة السوء، كما أكدت الدراسة على أن أبناء المجتمع الواقع عليهم الاستبعاد هم الأكثر فقراً، حيث يعانون من عدم وجود فرص للعمل، وقلة الدخل والعمل في وظائف غير هامة.

هدفت دراسة علاء ناجي (٢٠١٧) إلى معرفة مستوى الاندماج والاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين في محافظة كربلاء، على عينة من ٢٠٠ نازح في مختلف أحياء كربلاء، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن نسبة الاناث والبالغة (٥٧.٥%) أكبر من نسبة الذكور والبالغة (٤٢.٥%). تبين أن أعلى نسبة لنزوح الأفراد من أماكن سكنهم الأصلي بلغت (٨٣,٠%) والبالغ عددهم (١١٦) والمحصور بين سنوات (٣-١) سنة. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة (٦٥.٧%) أجابوا بصعوبات اقتصادية أثناء إقامتهم في المدينة أعلى من نسبة (٢٨.٥%) الذين أجابوا بصعوبات سياسية وأيضا أعلى من نسبة (٥.٨%) الذين أجابوا صعوبات ثقافية. كما تبين من الدراسة أن للتربية الإنسانية دورًا مهما في تحقيق عملية إدماج الفرد في هذا المجتمع المتغير أجاب المشاركون بـ(نعم) فقد بلغت نسبتهم (٥٧.٠%) وهي أعلى من الذين اجابوا بـ(لا) فقد بلغت نسبتهم (٤٣.٠%). تبين من الدراسة أن نسبة (٧٦.٥%) من الذين أجابوا بـ(نعم) يشعرون بالأمن النفسي داخل المدينة وهي أعلى من نسبة (٢٣.٥%) من الذين أجابوا بـ(لا) يشعرون بالأمن النفسي داخل المدينة. كما أشارت الدراسة إلى أن أكثر الدوافع التى أدت بالمشاركين إلى النزوح هي دوافع وأسباب سياسية بنسبة (٥٦.٠%) وهي أعلى من نسبة (٣٧.٠%) من الذين أجابوا أن دوافع اقتصادية هي التي دفعتهم للنزوح وأعلى من نسبة (٤.٠%) من الذين أجابوا بالشعور الاستبعاد الاجتماعي .

وحول الاندماج والاستبعاد الاجتماعي دارت الدراسة التي قدمتها نيرة علوان (٢٠١٧)، والتي هدفت فيها إلى رصد واقع الادماج أو القبول ومظاهر الاستبعاد وذلك فى ضوء علاقة الآنا بالأخر وأوضحت الدراسة أن أقصى درجات الاستبعاد الاجتماعي تتجلى في عدم الحصول على الحق من الدولة وتراجع الخدمات الرئيسية، فلازال المصريون يدورون في فلك احتياجاتهم الضرورية والأساسية ولم يصل نسبة لا يستهان بها إلى حد الكفاية. فنجد أنه حتى الغذاء والذي كان أكثر احتياجات العينة إشباعاً، لم يحصل على نسبة ترتقي إلى درجة تحقق الاكتفاء، حيث أشار إلى كفاية الحصول على الغذاء الملائم حوالي ٤٨.٢% من العينة في حين رأى ٥١.٨% انه غير كافٍ أو إلى حد ما معاً

بينما أشار أرسلان (Arslan, G ٢٠١٨) في دراسته إلى أن تجارب الاستبعاد الاجتماعي تحبط الاحتياجات الإنسانية وتهدد الصحة النفسية للشباب، وذلك عندما قام بفحص العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي و الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية لدى عينة الدراسة من طلاب المرحلة الثانوية. كما توصلت الدراسة إلى أن الطلاب الذين لا يوجد لديهم دعم اجتماعي أو حد أدني من الرفاهية يعتبرون أنفسهم مستبعدين. (Arslan, G, 2018).

في حين هدفت دراسة داهلبيرك ومكي (Dahlerg, & Mckee, 2018) إلى التعرف على الاستبعاد الاجتماعي والرفاهية عند فئة الراشدين في كل من المدن الريفية والحضرية في المملكة المتحدة، وأشارت النتائج إلى أن الاستبعاد الاجتماعي له أثر كبير في الرفاهية الاجتماعية، وكانت هناك خمسة مؤشرات من الاستبعاد يعاني منها سكان الريف مقارنة مع سبعة مؤشرات لدى سكان المدن وأربعة مؤشرات مشتركة ما بين الاثنين. وأوضح الباحثان أن الاستبعاد يعكس مزيدا من التباين في الرفاهية في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، في حين أوضح استبعاد الخدمات في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، لذا ينبغي البحث في الكشف عن خصائص المنطقة في المبادرات السياسية للحد من صور الاستبعاد المختلفة مع تحسين البيئة وتعزيز مستويات الرفاهية (Dahlerg, & Mckee, 2018).

هدفت دراسة قام بها كل من ديوري وراجاكوبالان (Deori, & Rajagopalan, 2018) بقصد تحليل ثلاثة قضايا تضمنت الهجرة الداخلية للفتيات العاملات في مجال العناية بالجمال في الهند والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرات، بالإضافة إلى دور رأس المال الاجتماعي والثقافي في الاندماج للخلاص من الاستبعاد الاجتماعي للمهاجرات. وذلك من خلال التعرف على أهم العوامل المرتبطة بالهجرة والمشاكل والمضايقات التي تواجهها المهاجرات وتحليل عملية الهجرة ضمن اطار النوع والعرق وسوق العمل في المناطق الحضرية للهند وتوصلت الدراسة إلى أن المهاجرات يعانين العديد من المشاكل تتمثل في عدم الشعور بالأمن وصعوبة الحصول على عمل في هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف المساعدات المقدمة من الشبكات الاجتماعية في المدينة وتحديد المهاجرات كونهن نساء، وينتمين إلى عرق مختلف (Deori, & Rajagopala,2018)

دراسة أمين (Amin, 2019) والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين التنوع العرقي والاستبعاد الاجتماعي والجودة المؤسسية في باكستان، وذلك من خلال البيانات الزمنية للأعوام (١٩٧٠-٢٠١٥) وتوصلت الدراسة إلى أن التنوع العرقي والاستبعاد الاجتماعي يشكلان عقبة كبيرة في تدهور جودة المؤسسات في الباكستان. وأن التنوع العرقي له تأثير سلبي على جودة المؤسسات مما يؤدي إلى إعاقة الرخاء الاقتصادي، لذلك يجب إدارتها بطريقة فعالة من خلال إنشاء شبكة اجتماعية كثيفة ضرورية لتعزيز النمو. وتوضح هذه الدراسة أن الأشخاص المستبعدين اجتماعيا أكثر انخراطاً في كسر القواعد المؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) لأنهم لا يعاملون على قدم المساواة في المجتمع الباكستاني من جميع النواحي (Amin, 2019).

وهدفت دراسة قام بها جونغ وزملاءه (Chung, et al., 2019) إلى التعرف على الأنماط التنموية التى تحد من اشكال الاستبعاد الاجتماعي لدى كبار السن في موريا. واستندت التحليلات على الدراسة الطولية لكبار السن للأعوام (٢٠٠٨- ٢٠١٢) وصنفت الدراسة الاستبعاد الاجتماعي إلى أربعة أبعاد هي: المالية، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقات الثقافية، والعلاقات العاطفية. وأظهرت النتائج أن كبار السن من الذكور والأقل تعليما هم الذين يعانون وبشكل دال احصائياً من الاستبعاد الاجتماعي مؤكدة على وجوب أن يكون هناك تطوير يشمل رعاية كبار السن من الذكور المعزولين اجتماعيا (Chung, et al., 2019).

حاولت الدراسة تحديد الأثر الذي يحدثه استبعاد أو إدماج الأم فى الأسرة، وانعكاس ذلك على الابناء، وتوصلت غلى عدد من النتائج أهمها أن الاستبعاد الواقع على الأم إنما يؤثر سلبا على تربية الأبناء، وأن المستوى التعليمي للأم من شأنه أن يعتبر متغيرا مهما فى ترسيخ قيم الادماج، كما أن ارتفاع مستوى التعليم من الممكن أن يخفف من حدة الاستبعاد، مؤكدة على أن تعرض ربات الأسر تعرضن للاستبعاد من أكثر من مصدر فالمدرسة ورسائل الاستبعاد التي تتلقاها من خلال الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتستبعد أن يكون انعزال ربة الأسرة العربية جاء كاختيار لها بل هو ردة فعل على أنماط الاستبعاد التي تعرضت لها منذ طفولتها وحتى أصبحت ربة أسرة.

- **تعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين تشعب الموضوعات التى تناولت الاستبعاد الاجتماعي إلى عدد من المستويات أشهرها النفسي والاقتصادي والثقافي، كما جاءت معظم الدراسات لتبحث في الآثار المترتبة على الاستبعاد الاجتماعي، وقد تنوعت الدراسات في تحديد مجالات التى يحدث فيها الاستبعاد، كما تقاسم التراث حول الاستبعاد هدف مشترك وهو الكشف عن شعور الاستبعاد لدى فئات مختلفة في المجتمع مثل (كبار السن وطلاب المدرسة وساكني الأرياف والفتيات، الخ...). وأشارت الدراسات إلى أن الأسباب التي تدعم الشعور بالاستبعاد التهجير وهو يأتي على رأس الأسباب التي تدعم الاستبعاد ويمكن أن نعتبره البيئة الحاضنة لكافة المتغيرات الأخرى والتي لها دور مهم في استمرار الابعاد وتضخمه مثل : التعدد العرقي الموجود في المجتمع ، نوعية السكن في الريف وعدم الحصول على فرصة عمل، كلها عوامل تدعم فكرة الاستبعاد. كما اتفقت الدراسات أن أكثر العوامل تأثرا بالاستبعاد هى الأمن والوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي، كما اتفقت غالبية الدراسات على نتيجة أن النوع له تأثير في معدلات الشعور بالاستبعاد. وبهذا المجال جاءت هذه الدراسة لتحاول أن تكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى شعور المهجرين

بالاستبعاد في المجتمع العراقي، وكيف يمكن دمجهم اجتماعياً. ولقد أفادت الدراسات السابقة في عدة جوانب للدراسة الحالية أهما في البناء على الموضوع حيث ذهبت معظم الدراسات التى وقفت عليها دراسة الاستبعاد الاجتماعي وأسبابه وجوانبه، بينما لم تدرس الإجراءات الواجبة اتخاذها لتخفيف حدة الاستبعاد، كما أن الدراسات لم تتطرق للجهود المؤسسية الهادفة إلى تخفيف حدة الاستبعاد، ولعل بتلك القراءة اتضح الموضوع وأصبحت وجهته أكثر تحديداً. في حين ذهبت بعض الدراسات إلى درست أعداد الذكور مقارنة بالإناث لكنها لم تدرس الفروق بين الذكور والاناث في استقبال الاستبعاد وطريقة تعاملهم معه. وينسحب نفس التحليل على متغير العمر. ونتفق في دراساتنا الحالية مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات السابقة حيث استدام منهج المسح الاجتماعي باعتباره المنهج الأنسب في التعامل مع جمهور النازحين، وهو ما ساعد كثيرا في اختيار وتحديد منهج المسح الاجتماعي بوصفه المنهج الأنسب للدراسة الحالية.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

ذهب المفكرون الذين سعوا إلى إعمال مفهوم الاستبعاد الاجتماعي فى التطبيق إلى الأخذ بواحد من اتجاهين: الأول على مشكلات معينة، وهي التي تعد أمثلة أو حالات للاستبعاد الاجتماعي، كحمل المراهقة والتشرد والبطالة وتهجير البعض لمناطق معيشتهم، أما الاتجاه الثاني فيصور الاستبعاد الاجتماعي باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسية من حياة المجتمع. وتقوم هذه الاتجاهات على أساس الأسلوب الموروث في قياس الفقر والحرمان، فيكشف على سبيل المثال أن هناك حالة من التدرج تحدث في الانتقال من الفقر إلى الاستبعاد الاجتماعي، مؤكدا أنه عند قياس وتفسير الفقر في مجتمع ما، لابد أولا من شرح معنى الملكية وكيفية استخدام الأفراد والجماعات الاجتماعية لمختلف أنماطها (هيلز، جون، ٢٠٠٧: ٢٨).كما يجب الاهتمام بقضايا مثل الحرمان النسبي، والمكانة والدور، وعند التركيز على قضية الاستبعاد الناجمة عن الفقر فلابد من تبني مقولات تبحث في الدور باعتبار الفقر مسؤولية عدد من المؤسسات في الدولة والأفراد على حد سواء ، فاختلال الدور من شأنه أن يؤثر سلباً على معدل الفقر ويوسع هوة الاستبعاد في المجتمع. وهنا جاول الدراسة تبني عدد من المقولات النظرية التى وردت في عدد من النظريات ويبرر ذلك تشعب موضوع الاستبعاد الاجتماعي واستغراقه في عدد من جوانب المجتمع الواضح في تناول عدد من المنظرين في تفسيرهم لظاهرة الاستبعاد بشكل مباشر، ومن هؤلاء المنظرين بوريه (Paurete)الذي تناول الاستبعاد الاجتماعي من خلال الإحاطة بالآليات المؤدية لمصطلح الفقر حيث دراسة الوضعية الاجتماعية للفقراء، وصيرورة البناء الاجتماعي لهذه الوضعيات . Dominador, Bombongan, 2008) مؤكداً على أن فقدان الاعتبار

الاجتماعي يعتبر الآلية التي يدخل عن طريقها الفرد في وضعية الفقر، وقد حدد مستويين للفقر الأول: ناتج عن تدهور سوق العمل والثاني: ضعف الروابط الاجتماعية (Dominador, Bombongan, 2008).

في حين أرجع ماكس فيبر الاستبعاد إلى المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها من خلال توفير مكانة متميزة وذلك على حساب جماعة أخرى من خلال اخضاعها مستندة على قوتها (هيلز وآخرون، ٢٠٠٧)، من خلال منع أو حرمان أفراد أو جماعات أخرى من فرص الحياة الأفضل، وبهذا الفهم تستند الجماعة المتحكمة في تبريرها لهذا المنع إلى معايير مثل المستوى التعليمي أو العضوي أوالحزبي أو الانتماء الديني أو الاصول الاجتماعية أو آداب السلوك أو نمط الحياة أو الموطن الأصلي أو حتى الانتماء العرقي أو الاثني في بعض المجتمعات، ولا تتوقف تلك الجماعات المتحكمة عند هذا الحد بل تذهب بناءً على هذه المعايير إلى وضع مبررات تبرر من خلالها أشكال السيطرة المختلفة وتضفي عليها مشروعيتها. (الجوهري، ٢٠٠٩).

أما حول الربط بين الاستبعاد بوصفه نتيجة لفكرة **الحرمان النسبي** فقد لاقت تلك النظرية قبولا على نطاق واسع بين علماء النفس الاجتماعي كأحد المفاهيم المهمة، وتم تقديم صياغة للمفهوم ليعطي لاحقا تفسيراً مستمراً لما يبدو أنه ظاهرة بين الإشباع المادي الحرمان على مستوى الاشباع. وبعد ذلك توالت الدراسات إما لإيضاح المفهوم أو لتطبيقه (الحوراني، ٢٠١٢) . وقد أشار دوز وهوجز (Dowse & Hughes) إلى أن الناس يضيفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية مثل الثروة، والمكانة، والقوة، والأمن والمساواة والحرية، وعندما لا يتمكنوا من تحقيق تلك القيم أو قيمة من تلك التي يتطلعون إليها، تسود حالة من اللارضا والغضب والعداء. وهذا الموقف يعرف بـ (الحرمان النسبي) وينشأ التوتر هنا من التضارب بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعلياً وهنا يظهر ما يتعلق بإشباع القيم الجمعية (الحوراني، ٢٠١٢) وبهذا الصدد أكد كاستل (Castel) أن الاستبعاد الاجتماعي يدل على قطيعة تامة مع المجتمع إضافة إلى أنه يعكس وضعية إستاتيكية ونهائية، ولكنه يذكر أنه لا يوجد فرد خارج المجتمع ولكن مجموعة من الوضعيات حيث تكون العلاقة مركزه مع (المجتمع) أقل أو أكثر امتدادا. وقد توصل روبرت كاستل لطرح اقتراب نظري حول الأفراد المهمشين أو اللامنتسبين اجتماعياً، مؤكدا فيها على أن الوضعيات الهامشية هي نتاج آلية مزدوجة للتفكك تقع ضمن تفاعل جانبين جانب يخص العمل وآخر يخص تكامل العلاقات الاجتماعية (هيلز واخرون، ٢٠٠٧)

وبقراءة نظرية الدور (Role theory) يمكننا أن تفسر دور المؤسسات والنظم ابتداءً من دولة الرعاية حيث نظام الدول الاشتراكية وانتهاء بالدول الرأسمالية والعولمة. فنظرية الدور تركز هنا على أن المؤسسة المدنية والاقتصادية تجعل من الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد والجماعات دون غيرهم نوع من تقييد الفرص أمام الأخرين، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن فعل الاستبعاد فعل انتقائي يحدث على شقين: الأول يتشكل لكونه حصليه هذا النظام أو المؤسسة فهي في العادة غير مقصودة أو على الأقل خارج عن نطاق سيطرة أي فرد أو منظمة ، والجانب الثاني هو أنه لا يمكن للأفراد المستبعدين اجتماعيا من فرصة معالجة وضعهم.

أما نظرية الفعل الاجتماعي (Social Action theory) فقد فسرت الاستبعاد الاجتماعي من خلال أهمية العامل الاجتماعي المؤثر في عملية التغيير الاجتماعي. فالمفهوم بحد ذاته يعني أن هناك علاقة عاملة أو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجة عن سيطرة الفرد والتي ترغمه على الانقطاع من الأنشطة الاعتيادية للمجتمع. وقد يعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي في بلد ما بل حتى إلى تعليمات المؤسسات غير أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعود إلى عوامل هيكلية أو خارجة عن إرادة الفرد أو الجماعة فحسب، بل قد ينجم عن انعزال فرد أو فئة ما عن الانخراط في التيار العام في المجتمع، فربما يختار بعض الناس التسرب من المدرسة على سبيل المثال أو يرفضون فرص العمل، أو يؤثرون البطالة أو التعطل عن العمل المنتج، أو يستنكفون عن الانتخابات السياسية أو يعرضون ممارسة العمل الجماعي أو تعاطي العمل الحزبي لأن لهم وجهة نظر وموقفاً محددا من هذه المجالات أو جانب منها (غيدنز، ٢٠٠٥)

بينما أوضحت نظرية البناء الاجتماعي (Social Structure) كيف يتداخل الاستبعاد الاجتماعي في علاقات اجتماعية جزئية، حيث يتم هذا التداخل بين قوة الأفراد والنظام الاجتماعي والمركبات التي تخصها، فالأنظمة الاجتماعية هي علاقات منظمة بين الأفراد والمجموعات، تشمل الممارسات الاجتماعية المتكررة في العادة والمحددة للزمان والمكان. وتحتوي هذه الأنظمة الاجتماعية على القوة البشرية والملكيات البناءة. فالبناء هو الوسيلة وفي نفس الوقت هو نتاج إعادة انتاج الممارسات التي تحفز نفسها وتنبه على أنها مقصودة، ففكرة الثنائيات المرتبط بالبناء هي فكرة مركزية في نظرية البناء التشكيل لدى غيدنر (Gunwha OH, 2010)،حيث توضح بأن الأفراد يعيدون ويكررون عبر أفعالهم الاجتماعية خلق الممارسات الاجتماعية (والمؤسسات) التي تقيد بالمقابل تلك الأفعال، وربما يعدلون عليها أو يغيرونها، أو تمكن من القيام بأفعال أو انشطة أخرى، وهكذا فإن الحياة الاجتماعية الإنسانية تتشكل ويعاد تشكيلها في مسار أغلب النشاطات الروتينية الاعتيادية

(والاس وولف، ٢٠١١). ومن وجهة النظر هذه فان النشاطات التي يقوم بها الأفراد تتأثر بالمجتمع الذي يعيد إنشاء مجالاتها الاجتماعية بالرغم من أن القوة ستكون غير متساوية خلال أوضاع معينة بالارتباط مع خصائص البناء للنظام الاجتماعي. فالبناء والقوة لا يؤثرون على بعضهما البعض بشكل متساو، فكلا منهما يعيد إنتاج مجالات اجتماعية بشكل غير منصف، حيث يتواجد عدم توازن في القوة، وتوجد المجموعة المسيطرة والمجموعة المسيطر عليها (الخاضعة). ومن هنا فان الروتين اليومي الذي يتخلله الضعف ومظاهر السيطرة لأنماط من القوة تقود هذا الروتين لخدمة مجالات معينة على حساب أخرى مسيطرة على الحدث، مع إعادة تقديم الضعيف للنظام الاجتماعي وهي تعد بمثابة أفعال تدعم فكرة الاستبعاد الاجتماعي.

الاستبعاد الاجتماعي قراءة في الإطار النظري:

على عكس عدد من الظواهر الاجتماعية يقف الاستبعاد على مرجعية الاطار النظري موقفا ثريا في التناول والنقاش. فالاطار النظري هنا انما هو إطار يتميز بتعدد الأوجه التي اختبر من خلالها الاستبعاد، ومن هنا جاءت محاولة هذه الدراسة لاختبار تلك القضايا والفرضيات ومحاولة التأكد إذا ما كانت هذه الفرضيات صادقه بقراءتها في الواقع أم أنها بحاجة إلى تدقيق ومزيد من الاختبار. ونستعرض فيما يأتي بعض القضايا المستخلصة من الاطار النظري محل الدراسة:

- طرح الإطار النظري موضوع الاستبعاد بوصفه مفهوما يتفاعل في ضوء عدة مفاهيم وموضوعات أخرى، ولعل مرد طرحه في ضوء تلك المفاهيم إنما مرده أن الاستبعاد يؤثر ويتأثر بتلك الموضوعات ومنها قضية التهجير، الفقر، الحرمان النسبي، تراجع الاقتصاد ومستويات المشاركة، التعدد العرقي، الطبقات الحاكمة، ويلاحظ أن هناك خيط يربط بين القضايا يلخص في أن النتائج المترتبة على التفاعل بين تلك المتغيرات والاستبعاد له آثار سلبية على المجتمع .
- الاستبعاد دوما يترتب عليه حالة من الحرمان النسبي والتي تحدث بدورها حالة من القطيعة التامة مع المجتمع الأصلي، بل قد تصل في ذروتها إلى معاداة المجتمع الأصلي وتبدأ أولى مراحل تلك القطيعة من خلال التكيف على معطيات المجتمع الجديد ورفض اجراءات الاندماج الاجتماعي أو بمعنى أدق عدم فاعليتها.
- الأدوار داخل المجتمع تعتبر عامل مهم من العوامل التي تتداخل في تحديد درجة الاستبعاد، بل أقول أن معدل القيام بالدور أو عدم القيام به من شأنه أن يُنشئ الاستبعاد أو يمنعه، فنوعية الفعل الممارس داخل الجماعة انما من شأنه يؤثر على درجة الاستبعاد

فضلا عن مدى الالتزام بالدور المنوطة بالدولة من شأنها تؤثر سلبيا أو ايجابا على الاستبعاد.

- العوامل الخارجية واحدة من أهم ـ بل إن لم تكن الأهم ـ في التأثير على الاستبعاد، فبعضها عوامل اقتصادية تزيد من ضعف الحكومات، وبعضها حروب خارجية مثل تلك الحروب التي سببتها داعش والتي تجبر الأفراد على الهجرة بحثا عن ملاذ آمن.
- نوع الممارسات التي يزاولها الأفراد تتحكم في توسيع أو تضيق فجوة الاستبعاد، فالممارسات التي يقوم بها الأفراد أنفسهم فعملية الخضوع التي تمارسها الجماعة أو عمليات الاخضاع القسري التي تفرضها جماعة تعد عاملا في انتشار الاستبعاد وضآلة فرص الإدماج.

خامساً: الإجراءات المنهجية:

يمثل المنهج الدعامة الثانية من الدعائم التي يقوم عليها اى علم، ولذا فإن الدقة فى اختيار المنهج يقوم عليها عدد من القضايا أهمها النجاح في اختبار الفرضيات التى يقوم عليها العلم. وبناء عليه حاولت هذه الدراسة تحرى الدقة فى تحديد المنهج الذي سوف تقوم عليه الدراسة، الأمر الذي ساعد في اختيار الأدوات واختبارها بأساليب الاختيار المتفق عليها علميا، ونستعرض بشكل تفصيلي للخطوات المنهجية التي اعتمدتها الدراسة:

١- مفاهيم الدراسة:

بعد الاطلاع على عدد من التعريفات النظرية للمفاهيم الواردة في البحث، تم تحديد ثلاثة مفاهيم من التراث النظري واعتمادها كمفاهيم إجرائية باعتبار أنها تغطي المؤشرات التى تريد الدراسة أن تختبرها وتتحقق منها، والتي نستعرضها في الآتي:

أ. الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion):

" عملية معقدة متعددة الأبعاد، تتضمن النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات والمسكن، مع عدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الناس في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، بما يؤثر في كل من نوعية حياة الأفراد، وتحقيق العدل والتماسك في المجتمع ككل" (Lakshmanasamy, 2013)

التعريف الإجرائي للاستبعاد" هو حالة أو وضع يصيب جماعة من البشر، يتم استبعادهم عن المجتمع الأصلي، ويترتب على هذا الاستبعاد حالة من الحرمان في الموارد، والحقوق، والسلع والخدمات والمسكن، والأمن ، والمشاركة في البناء الاجتماعي، وغالبا ما يحدث الاستبعاد بناء على الحروب الخارجية أو التهجير".

ب. الاندماج الاجتماعي (Social Inclusion)

"هو تكامل أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤدونها لبعضهم البعض، مثلهم في ذلك مثل تكامل أعضاء الجسم السليم في أداء وظائفه، وهو تكامل واتساق الفكر والعمل بين الأفراد داخل المجتمع الواحد"(غيدنز، ٢٠٠٥).

التعريف الإجرائي لمفهوم الاندماج الاجتماعي " إعادة إدراج أعضاء المجتمع الذين أقصتهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية خارج المجتمع الأصلي، ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم الأصلي ، مع اتاحة الحقوق لكل فئات هذا المجتمع دون تمييز لفئة على فئة"

ج. المهجرين (Displaced)

"الأشخاص أو الجماعات الذين أكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن اقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ، سعياً لتفادي أثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام لأثر أو انتهاكات حقوق الأنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة" (وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، ٢٠٠٨).

التعريف الإجرائي لمفهوم المهجرين " هم مجموعة من الأشخاص أجبرتهم الحروب على مغادرة منازلهم وأملاكهم خارج منطقة النزاع، بحثا عن الأمن ولم يخرجوا عن حدود الدولة، وسكنوا المخيمات واستوطنوها "

٢. فرضيات الدراسة:

أ- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص العامة للمهجرين ومعدلات خطورة الاستبعاد الاجتماعي) .

ب-(توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة التأثر بالاستبعاد الاجتماعي بحسب متغير العمر) .

ت-(توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة التأثر بالاستبعاد الاجتماعي بحسب متغير النوع الاجتماعي) .

ث-لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وعي المهجرين العراقيين في مخيمات بغداد وبين أبعاد الاستبعاد الاجتماعي) .

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وعي المهجرين العراقيين في مخيمات بغداد وبين الحد من آثار الاستبعاد الاجتماعي)

٣. منهج الدراسة:

يعد المنهج واحدة من الوسائل التى تحدد طبيعة ونوع النتائج التى سوف يتم التوصل إليها، ومن خلال قراءة أولية لمجتمع الدراسة بالإضافة إلى الخبرات السابقة التى قدمها

التراث البحثي، ترى هذه الدراسة أن **منهج المسح الاجتماعي** هو المنهج الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة. وبقراءة التساؤلات العامة والأهداف المعطاة يتبين أن الدراسة تختبر غرضا يدرجها ضمن **الدراسات الوصفية**. التي تستهدف دراسة الظاهرة ووصفها كما في الواقع. فتقدم لها وصفاً دقيقاً بشكل كمي (Quantitative) يوضح خصائصها، من خلال توضيح مقدار وحجم الظاهرة المدروسة وتحليلها. الأمر الذي يساعد في استخراج النتائج ومعالجة البيانات Data Analyses & Results

٤. عينة الدراسة:

تم سحب العينة وفقا لمجموعة من الشروط أهمها: أن تكون العينة مسحوبة من أفراد تم تهجيرهم بالفعل، ويقطنون في مخيمات، ويكون تهجيرهم تم بحثا عن الأمن مثل المهجرين إثر حروب داعش. وبناء على هذه الشروط تم سحب عينة عشوائية بسيطة قوامها (٢٠٠).

مجالات الدراسة:

تتحدد مجالات الدراسة في ثلاث مجالات: المجال البشري، المجال الجغرافي، المجال الزمني، وفيما يلي نعرض لكل مجال على حده.

- **المجال البشري:**

ووفقا لتقرير المفوضية السامية لشئون اللاجئين الذي أشار أن عدد المهجرين في عام ٢٠١٥ بلغ حوالي ٣.٢ مليون عراقي نازح داخلياً في أرجاء ٣,٠٠٠ موقع مختلف في البلاد. وتستضيف محافظة بغداد أكبر عدد من النازحين داخلياً من محافظة الانبار ليصل عدد اللاجئين حوالي ٥٨٠,٠٠٠ شخص بما يمثل حوالي١٨% من اجمالي عد النازحين في العراق[١]. وبناء عليه تم تحديد العينة التي وصل قوامها إلى ٢٠٠ مفرده، وفقا للشروط التي ورد ذكرها.

- **المجال الزمني**

تم تطبيق الدراسة وسحب العينة في الفترة من ٢٠١٨\١٠\١١ الى ٢٠١٩\٥\١١. وقد طبقت الدراسة عدد من الزيارات الأولية في بداية يناير ٢٠١٨. وذلك لأجل عمل استطلاع أولي لمجتمع الدراسة.

- **المجال الجغرافي:**

تم تحديد المجال الجغرافي للدراسة في مخيمات بغداد والتي اشار تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أن المخيمات تقع في منطقة وسط بين محافظة الأنبار وبغداد. وفي وصفه لبنية تلك المخيمات وتحديدا المخيم المركزي إلى

[١] لينك التقرير: بدون مؤلف (٢٠١٥)، مفوضية اللاجئين توفر المأوى للعراقيين المهجرين جراء الصراع في الأنبار، https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/10/5628bf0e6.html

أنه يشتمل على حوالي ٥٠ مطبخاً جماعياً و٢٥ منطقة مظللة و٥٠ مرفقاً للغسيل فضلاً عن شبكة داخلية للكهرباء ويتم نقل المياه يومياً فيه بالشاحنات[٢]. فضلا عن بعض الخدمات الطبية التي يتلقاها المرضى في بغداد.

٥. أدوات جمع البيانات:

لجمع البيانات المطلوبة والتحقق من أسئلة وفرضيات الدراسة فقد قامت تم إعداد أداتين، هما استبيان ومقياس صمم خصيصًا لأغراض الدراسة. ونستعرض الخطوات التي تم اتباعها:

أ. **الاستبيان:** تم الاعتماد في دراستنا على استمارة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية وتم التعامل في دراستنا هنا باعتباره "لائحة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة ترتبط بموضوع الدراسة" (محمد، ١٩٨٤: ١٣١). وتم بناء الاستبيان على عدد من المحاور تتضمن: البيانات الأساسية لعينة الدراسة، ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة داخل المخيم، وتتبع أسباب ضعف تلك الخدمات ثم تتبع مقترحات المهجرين أنفسهم لتطوير تلك الخدمات .

ب. **مقياس اتجاهات المهجرين نحو الاستبعاد الاجتماعي:** تم تصميم مقياس خماسي يتكون من (٢٠) فقرة والإجابة عليها تكون (أتفق بشدة، أتفق، أتفق نوعاً ما، لا أتفق، لا أتفق بشدة) تعطى الدرجات (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي.

ج. الخصائص القياسية لأدوات الدراسة:

- **قياس صدق:**

يتعلق الصدق بالمدى الذي تقيس فيه أداة معينة ما يفترض أنها صممت لقياسه. ونحن لا نبرهن على صدق أداة القياس بقدر ما نحاول تقديم أدلة تتعلق بصلاحيته. وللتأكد من صدق المقياس والاستبيان بإتباع بالخطوات الآتية:

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):**

تم حساب الصدق الظاهري عن طريق التحليل المبدئي لفقراته بواسطة مجموعة من المحكمين المتخصصين في أقسام: علم الاجتماع، وعلم النفس، في جامعتي بغداد والمستنصرية، وقد طُلب من السادة المحكمين إبداء الرأي والملاحظات والمقترحات حول أدوات الدراسة ومدى ملاءمتها لموضوع وأهداف الدراسة لتحديد ما إذا كانت هذه الفقرات تتعلق بالجانب الذي تقيسه. كما تم تحديد تكرارات استجابات لهذه المجموعة من المحكمين

[٢] لينك التقرير: بدون مؤلف (٢٠١٥)، مفوضية اللاجئين توفر المأوى للعراقيين المهجرين جراء الصراع في الأنبار، https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/10/5628bf0e6.html

واختيار الفقرات التي اتفق عليها أكبر عدد من المحكمين، وقد تم الحصول على بعض الآراء والمقترحات من السادة المحكمين، وكانت نسبة الصدق الظاهري (٨٥%).

- **الصدق الداخلي:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لأدوات الدراسة عن طريق تحديد معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المقياس، والدرجة على المقياس ككل. وتعبر مقاييس الاتساق الداخلي عن درجة للتجانس Homogeneity بين البنود والدرجة الكلية. وقد أظهرت معاملات الارتباط أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت ما بين ٠.٧٢ و ٠.٩١. وهذا يدل على أن المقياس بصفة عامة يميل إلى درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي.

- **قياس الثبات:**

تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام: معادلة ألفا كرو نباخ حيث بلغت قيمة معامل ألفا (Cronbach Alpha) والتي يشار إليها عادة بمعادلة ألفا كرو نباخ للاستبانة ككل ٠.٩٠٣ . وهي قيمة تشير إلى أن المقياس يتمتع بثبات عال ومناسب للتطبيق، وفي ضوء ذلك تم تطبيق الأداة ورصد النتائج.

د. **الطرق الإحصائية المستخدمة.**

لمعالجة البيانات الخاصة بإجابات عينة الدراسة استخدمنا في دراستنا هذه مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة، المتمثلة فيما يلي:

- **الإحصاءات الوصفية:** التكرارات، والنسبة المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- **الإحصاءات الاستدلالية:** اختبار دلالة الفروق بين المتوسطات (T- Teat)، ومعامل ارتباط بيرسون.
- **علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للاستبانة:**

لإيجاد العلاقة الارتباطية بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للاستبانة أُستعمل معامل ارتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة، وبعد إجراء الاختبارات الاحصائية تبين أن جميع معاملات ارتباط الفقرات دالة احصائياً حسب القيمة الجدولية لمعامل بيرسون عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٩١) = ٠.٢٠٥

جدول (١) قيم معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للاستبانة

ت	قيمة معامل الارتباط	ت	قيمة معامل الارتباط
١	٠.٣٢	١١	٠.٤٢
٢	٠.٤١	١٢	٠.٣٩
٣	٠.٣٦	١٣	٠.٢٦
٤	٠.٢٧	١٤	٠.٥١
٥	٠.٣١	١٥	٠.٢٨
٦	٠.٢٨	١٦	٠.٥٣
٧	٠.٣٠	١٧	٠.٤٧
٨	٠.٤٥	١٨	٠.٣٢
٩	٠.٦١	١٩	٠.٢٤
١٠	٠.٢٩	٢٠	٠.٣٨

سادساً: نتائج الدراسة:

لما كان الهدف العام من الدراسة هو محاولة التعرف على الملامح العامة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع العراقي ، ورصد الوضع الذي وصلت إليه بعد الحروب، مع استخلاص رؤى المهجرين أنفسهم حول الآليات التي من الممكن أن تكون ناجعة في التخفيف من الاستبعاد، لتكون تلك الرؤى نابعة من أنفسهم، حاولت الدراسة الإجابة عن هذا الهدف في ضوء عدة محاور نستعرضها في الآتي:

(١): السمات العامة لجمهور المهجرين

تساعد عملية الكشف عن السمات العامة لمجتمع المهجرين في محاولة للتعرف على المستوى الذي وصل إليه المجتمع، كما أن الوقوف على تلك السمات يساعد في فهم تطور ظاهرة الاستبعاد، وذلك من خلال ما يقدمه من مؤشرات تساعد على قياس الأثر الذي أحدثه الاستبعاد في المهجرين. بخصوص **النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الأولى:** والتي تفترض أن **الخصائص العامة للمهجرين تؤثر على شدة خطورة الاستبعاد** يوضح الجدول الآتي تلك العلاقة.

جدول(٢) خصائص المستبعدين اجتماعيا

العمر	١٨-٢٨	٢٩-٣٩	٤٠-٥١	اكبر ٥٢
العدد	٤٥	٥٣	٦٠	٤٢
النسبة	%٢٢.٥	%٢٦.٥	%٣٠	%٢١
التحصيل العلمي	بكالوريوس	ثانوي	ابتدائية	يقرأ ويكتب
العدد	٣٩	٧١	٦٩	٢١
النسبة	%١٩.٥	%٣٥.٥	%٣٤.٥	%١٠.٥
عدد أفراد العائلة	٢-٥	٦-٩	٩-١٢	١٣-فمافوق
العدد	٤١	٦٧	٥٩	٣٣
النسبة	٢٠.٥	%٣٣.٥	٢٩.٥	%١٦.٥
الحالة الاجتماعية	متزوج	غير متزوج	مطلق	ارمل
العدد	١١٨	٦٢	٦	١٤
النسبة	%٥٩	%٣١	%٣	%٧
الدخل الشهري	اكثر من مليون دينار عراقي	اقل من مليون	خمسة مئة الف دينار عراقي	اقل من خمسة مئة دينار عراقي
العدد	٥٩	٦٧	٥٤	٢٠
النسبة	%٢٩.٥	%٣٣.٥	%٢٧	%١٠
الحالة العملية	اعمل	لا اعمل	متقاعد	
العدد	٣٥	١٤٦	١٩	
النسبة	%١٧.٥	%٧٣	%٩.٥	
الجنس	ذكور	اناث		
العدد	١٢٤	٧٦		
النسبة	%٦٢	%٣٨		

- يوضح الجدول رقم (٢) البنية العامة لمجتمع المهجرين حيث يستعرض عدد من السمات والملامح العامة، تم بناؤها من عدد من المؤشرات هى العمر، التحصيل العلمي، عدد أفراد العائلة، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، الحالة العملية، الجنس، تتمثل تلك السمات فى **الخصائص الاجتماعية:** توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التى تؤكد على أن استبعاد المهجرين اجتماعيا كانت له عدد من الآثار على الأسرة المهجرة، أولها أن معظم المهجرين يقعون في الفئة العمرية (٤٠-٥١) نسبة (٣٠%) وهو ما يشير إلى أن هؤلاء هم في الغالب أرباب أسر لديهم مجموعة من المسؤوليات تجاه أسرهم، أضف إلى ذلك أن (٣٥.٥%) من العينة لم يحصل على تعليم جامعي ، وهو ما يؤشر على أن ضعف فرصة الالتحاق بسوق العمل، أو وظيفة حكومية ، وهو ما يجبر بعض هؤلاء الآباء إلى البحث عن طرق بديلة لإعالة أسرهم بغض النظر عن مدى مشروعيتها، وقد كشفت الدراسة عن أن (٥٩%) من عينة الدراسة أسر متزوجه وهو ما يبرر النتيجة السابقة، كما يعكس نتيجة مفادها ظهور مجتمعات موازية للمجتمع الأصلي، وبقراءة عدد أفراد تلك الأسر كشفت الدراسة عن أن (٣٣.٥%) من تلك الأسر بلغ عدد أفرادها أفراد من (٦ : ٩) أفراد في الأسرة الواحدة، وهو ما يعتبر أن حجم تلك الأسر لها عدد من المتطلبات التى تمثل عبئ مضاف على كاهل المجتمع بما يستهلك موارد الدولة ويستنفذ ما تقوم به الحكومة، ويجب أن يتم احتوائه فعلى الجانب الأخر تؤشر تلك النتائج عن أن حالة المجتمعات المستبعدة استطاعت أن تبني لنفسها بناء اجتماعي غير مقنن ينتج عنه زيادة في الأعداد وندرة في الموارد يتبعه ازدياد في معدلات البطالة فقد أشارت الدراسة أن (٧٣%) من أجمالي العينة تدفعه الحاجة إلى العمل ولكنه لا يجد العمل الذي يكفيه وأسرته ما يلبي حاجاته الأساسية، أضف إلى ذلك انتشار الفقر وتدهور الحالة الصحية الذي ينتج عنه ارتفاع في معدلات طلب الأدوية مع عدم القدرة في استيفاء تلك المتطلبات الصحية وهو ما ينذر بمشاكل كبيرة في المستقبل. ويقود كل هذا إلى وارتفاع معدلات الجريمة الناتجة عن ندرة الموارد ومحاول إشباع الاحتياجات الأساسية. وبقراءة هذه النتيجة المهمة يتضح أنها تعيد طرح الفرضية التي تؤكد على أن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط به نوع معين من المشكلات كالحرمان النسبي والفقر والبطالة...الخ، فالخصائص الاجتماعية أو بعض السمات التي توصلت إليها الدراسة لمجتمع المهجرين في العراق يحمل نفس الصفات التى طرحتها الفرضية النظرية والتي تتبدى في أنه مجتمع يعاني من الفقر والبطالة وتدني المستوى الصحي سواء على مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة أو مستوى الأفراد أنفسهم، تراجع حالات الوعي، ارتفاع معدلات المواليد وزيادة أعداد الأسر أملا في رفع مستوى الدخل للأسر، وعمالة الأطفال وغيرها

فضلا عن ظهور ممارسات جماعية أقلها العنف في صورته اليومية ، وهو ما ذهب اليه دراسة منى خزام (٢٠١٣) التى أكدت على أن أكثر مجالات الاستبعاد ترديا على المواطنين هى الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، عوضا عن تردي أوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستبعدين. وهناك عدد من المؤشرات التي تؤكد على تؤكد تلك الفرضية ناهيك عن وجود عدد من الدراسات التي تتقاسم والدراسة الحالية بعض الخصائص إن لم يكن أغلبها. فعلى سبيل المثال نجد دراسة نيرة علوان ٢٠١٧، تتفق ودراساتنا الحالية في أن أكثر أنواع الاستبعاد التي يعاني منها المصريون في ضعف وتراجع الخدمات التي تتيحها الحكومة لفئة دون أخرى، وهى بذلك تكون قد منعت أغلب عينة الدراسة من حق الحصول على خدماتهم، مؤكدة أن هذا النوع من الاستبعاد يعد أقسى وأخطر أنواع الاستبعاد.

- **الفرضية الثانية:** والتي تؤكد على **وجود علاقة بين مستوى الاستبعاد ومتغيري النوع والعمر**. وللتعرف على فروق الاستبعاد الاجتماعي طبقا لمتغيري النوع والعمر ودرجة التفاعل بينهما اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل التباين الثنائي، وكما هو موضح في الجدول (٣)

جدول (٣) العلاقة بين الاستبعاد ومتغيري النوع والعمر

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية df	متوسط مجموع المربعات S. M	القيمة الفائية(F)	الدلالة الإحصائية
الجنس (ذكور–اناث)	٢٠٥.١٤	١	٢٠٥.١٤	١٢.٨١	دالة
العمر	٦٤٣.٩٨	٣	٢١٤.٦٦	١٣.٤٠	دالة
الجنس*العمر	٢٢٥.٥٥	٢	١١٢.٧٧	٧.٠٤	دالة
الخطأ	٣٠٩٠.٢٧	١٩٣	١٦.٠١		
الكلي	١٠٣١١٩٦	٢٠٠			

كما هو موضح بالجدول (٣) تبين أن الفروق في الاستبعاد الاجتماعي تبعاً للتفاعل بين متغيري الجنس والعمر دالة إحصائياً، وذلك من خلال حساب القيمة الفائية المحسوبة للفروق بين الجنسين بلغت (١٢.٨١) وهي أكبر من القيمة الفائية الجدولية (٣.٨٤) عند درجة حرية (١) وبمستوى دلالة (٠.٠٥) وبذلك تكون الفروق في الاستبعاد الاجتماعي تبعاً لمتغير الجنس دالة إحصائياً. وبالنسبة للتعرف على الفروق وفقاً لمتغير العمر في الاستبعاد الاجتماعي تبين أن القيمة الفائية المحسوبة بلغت (١٣.٤) وهي أكبر من النسبة الفائية

الجدولية (٣.٨٤) عند درجة حرية (٣) وبمستوى دلالة (٠.٠٥) وبذلك تكون الفروق في الاستبعاد الاجتماعي دالة إحصائياً. بالإضافة إلى التعرف على التفاعل بين متغيري الجنس والعمر تبين أن النسبة الفائية المحسوبة بلغت (٧.٠٤) وهي أكبر من النسبة الفائية الجدولية (٣.٨٤) عند درجة حرية (193 ,١) وبمستوى دلالة (٠.٠٥)، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي تؤكد على أن للنوع والعمر متغير ذو دلالة احصائية، فدراسات (جونج وزملاؤه، ٢٠١٩، ودراسة اسعد وبارسوم ٢٠٠٧) أتفقوا على أن متغير النوع له دلالة كبيرة في تحديد درجة الاستبعاد وتحديد خطورته، موضحين ذلك بأن كبار السن من الذكور كانوا أكثر معاناة دون غيرهم من الاستبعاد، وأن النساء الشابات هن أكثر عرضة لخطر الاستبعاد وخطر البطالة مرجعين ذلك إلى التأكيد على أن السياق والبيئة العامة تعمل كمحدد أساسي في حدوث هذا الفعل.

- **الفرضية الثالثة: والتى تختبر حالة الوعى بالاستبعاد الاجتماعي فى تصورات المهجرين أنفسهم.**

تشكل درجة الوعى واحدة من الركائز الأساسية التى تسهم في حل المشكلة التى تعترض الانسان على مدار حياته. وتشكل هنا درجة الوعى بقضية الاستبعاد محورا أساسيا في محاولة فهمها، ورسم أسس الحل لها، إلا أن درجة وعى النازحين العراقيين وفقا لمعطيات الدراسة تثبت وجود تباين بين عينة الدراسة فكل منهم يعي ويدرك المشكلة من منظوره الخاص، متأثرا بأوجه النقص التي يحتاج إلى إشباعها في البيئة المحيطة. و للتحقق من السؤال الخاص بحالة الشعور بالاستبعاد لدى عينة الدراسة تم احتساب المتوسط، والانحراف المعياري والقيم التائية لاستبانة الاستبعاد الاجتماعي لعينة البحث البالغة (٢٠٠) مهجر

جدول (٤) درجة الوعى بالاستبعاد لدى الفئات المهجرة

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية		الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
الاستبعاد الاجتماعي	٢٠٠	٧١.٦٦	٤.٥٧	60	٣٦.٠٤	١.٩٦	دالة عند ٠.٠٥

وكما هو موضح بالجدول بلغ متوسط عينة البحث على استبانة الاستبعاد الاجتماعي (٧١.٦٦) بانحراف معياري (٤.٥٧)، وعند مقارنتها بالوسط الفرضي البالغ (60) تبين أن هناك فرقاً لصالح عينة البحث وعند حساب القيمة التائية بلغت (٣٦.٠٤) وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (١.٩٦) عند درجة حرية (١٩٩) ومستوى دلالة (٠.٠٥) تبين أنها

دالة احصائياً كما مبين في الجدول (٤). وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ويمكن تفسير ذلك بأن عينة البحث الحالي لديها وعى قوى بالاستبعاد الاجتماعي. ولكن هناك تفاوت في فهم والشعور بهذا الاستبعاد، يتوقف هذا التفاوت على درجة نضج واكتمال الوعى لدى الأفراد أنفسهم فضلا عن قدراتهم الذاتية والعقلية والمهارية في التعامل مع بعضهم البعض. إلا أنهم يتساوون في النهاية في الشعور بالاستبعاد الاجتماعي وأنه ظاهرة تؤثر على الملايين من المهجرين الذين يكافحون للبقاء على قيد الحياة بسبب ظروفهم الصعبة سواء في العيش أو العمل، وعلى مر التاريخ تطورت الأشكال التي يتخذها الاستبعاد الاجتماعي بخصائصه أو المواقف المتعددة تجاهه، وبقراءة تلك النتيجة في سياق البيئة التى يتشكل فيها الوعي، يتضح لنا أن السياق الاجتماعي للمهجرين إنما هو سياق داعم للاستبعاد، وأن الاستبعاد هو نتيجة لمجموعة من العوامل والبناءات المحيطة. فالسياق السياسي والثقافي والصحي والأداء الحكومي كلها عوامل تؤثر ايجابا في دعم الاستبعاد وانتشاره. وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية النظرية التى تؤكد على أن الاستبعاد الاجتماعي يتدخل فيه الدور المنوط بالبناء الاجتماعي عبر أنظمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو عبر المؤسسات الاجتماعية، التي ترتكز على الأهداف والأنظمة القانونية الناتجة عن التوازن الطبقي، أو بمعنى آخر تتدخل فيها طريقة تشكل القوة داخل البناء الاجتماعي، والذي ينعكس على طريقة توزيع الموارد على المؤسسات المختلفة والقوانين والقيم الحاكمة لها. والاعتماد على بعض الطبقات المحلية وخاصة في أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية لتحقيق الأهداف المشتركة. وأضف إلى ذلك أن حالة الوعي بالاستبعاد هنا كانت متباينة وفقا لتصورات وثقافة الأفراد داخل المجتمع العراقي. وعلى جانب الدراسات السابقة لم تتفق هذه النتيجة بشكل غير مباشر مع دراسة علاء ناجي (٢٠١٧) التي لم تبحث الوعى بشكل مباشر إلا أنها حاولت دراسة ما يقع وراء الوعي وفي هذا الصدد تؤكد جانب من جوانب وعي الأفراد بأسباب التهجير والتي كانت في أغلبها أسباب سياسية، بينما كان حالة الوعي الخاصة الهدف من الهجرة هو الحصول على أماكن ووضع ينعمون به بمستوى أمن أكبر من المستوى الذي وصلوا عليه في المجتمع الأصلي. وتوضح دراسة (رشا محمود ونيبال فيصل، ٢٠١٩) والتي تؤكد على تأثير المستوى التعليمي وعلاقته بالاستبعاد، وهنا يمكننا القول أن المستوى التعليمي يعتبر محدد أصيل من محددات الوعى، والذي يؤثر بالنهاية سلبا على تربية الأبناء، ويرتبط هذا التأثير بمعدل الاستبعاد الواقع للمرأة داخل الأسرة العربية، بينما لم تتفق مع باقي الدراسات ومرد ذلك إلى أن الدراسات كانت تهدف في أغلبها إلى قياس الأثر التي يحدثها الاستبعاد أو قياس العوامل التى تؤدي إلى

الاستبعاد، ولم يكن لقضية وعى الأفراد وتصوراتهم لفكرة الاستبعاد أمر موضع اهتمام الباحثين، وهو ما حاولت الدراسة تسليط الضوء عليه.

الفرضية الرابعة: والتى تجيب عن مجالات الاستبعاد الاجتماعي وإن كنا ذهبنا إلى فرضية أن المجال السياسي على رأس المجالات التى يتم فيها الاستبعاد، إلا أن الدراسة ذهبت عكس ذلك من خلال التأكيد على أن هناك عدد من المجالات تسبق المجال السياسي الذي جاء فى ذيل قائمة الاستبعاد، وتم اختبار تلك المجلات من خلال توصيف عدد من المؤشرات التى تم حساب الوزن المرجح لكل مجال من المجالات، وهذه المجالات هى المجال السياسي، والصحي والاقتصادي والاجتماعي.

ت	الفقرات	التسلسل حسب الوزن المرجح	الوزن المرجح
١	تهيئة المستوصفات الصحية لعلاج النازحين	٥	٤.٠٠
٢	تهئية الادوية الضرورية لعلاج النازحين	٤	٤.٠١
٣	تهئية الكوادر الضرورية لعلاج النازحين.	٦	٣.٧
٤	جعل العلاج مجاني في مستوصفات النازحين.	٦	٣.٧
٥	تقديم المساعدات المالية للنازحين.	١٥	٢.١
٦	توفير فرص عمل للنازحين	١	٤.٧
٧	الاجراءات المتخذة لتوفير سكن للنازحين	٢	٤.١٨
٨	تهيئة الموارد المالية لتقديم خدمات عامة للنازحين من وقود	٣	٤.١٢
٩	فسح المجال أمام النازح لاختيار ممثليهم في العملية السياسية	١٤	٣.٢٠
١٠	الإجراءات المتخذة للحصول على بطاقة الناخب لتسهيل عملية المشاركة بالانتخابات	١٤	٣.٢٠
١١	الإجراءات المتخذة للدخول والاقامة في المحافظات التي نزحوا إليها	١٣	٣.٢٥
١٢	الإجراءات والتخطيط لعودة النازحين	١٢	٣.٢٩
١٣	فتح مدارس للنازحين لتعليم الطلبة	٧	٣.٦٥
١٤	تسهيل عملية انتقال الطلبة النازحين	٨	٣.٥
١٥	تهيئة كوادر تعليمية في مدارس النازحين	٨	٣.٥
١٦	تهيئة الظروف الملائمة للتعليم	٩	٣.٤

١٧	الاجراءات المتخذة للحد من التوترات العرقية داخل المخيمات	١٠	٣.٣٩
١٨	الإجراءات المتخذة لاستمرار العلاقة بين النازحين	١٢	٣.٢٩
١٩	الإجراءات المتخذة لتأهيل البنى التحتية	٦	٣.٧
٢٠	الاجراءات المتخذة لتوفير الامن داخل المخيمات	١١	٣.٣

بقراءة الجدول يتضح نتيجة مهمة وهى أن النسق الاقتصادي هو نسق حاكم في المجتمعات، وبتغيره يتأثر المجتمع سلبا أو ايجابا، وهنا يأتي المجال الاقتصادي على رأس المجالات الأكثر استبعادا والذي يلقي بعاتقه على المهجرين، ولعل السبب الأساسي في الاستبعاد الاجتماعي هو ما وصل إليه المستوى الاقتصادي من تردي ليس للمهجرين فحسب بل للمجتمع العراقي ككل، فالمجتمع العراقي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمصدر للدخل، ولقد أصابت أسعار النفط عدد من الاضطرابات العالمية، وهو ما انعكس بالسلب على الوضع الاقتصادي العام في المجتمع العراقي ، ولعله مبرر آخر يؤشر على السبب الذي يعيق الحكومة العراقية عن التخطيط للاستيعاب وادماج المهجرين اجتماعيا.

ثم يأتى المجال الصحي بعد المجال الاقتصادي في الترتيب من حيث درجة الاستبعاد، ولعلها نتيجة منطقية فتردي الوضع الاقتصادي يترتب عليه ضعف في التجهيزات الصحية من مستشفيات وأدوية وهجرة للأطباء، وانتشار ثقافة بين المجتمعات بعيدة كل البعد عن الثقافة الصحية السليمة. وهذا التردي في البنية التحتية في المجالات الصحية ترتب عليه حالة من الاهمال الشديد للمرضي وعدم توافر الأدوية بل امتد الأمر ليشمل موت عدد من الأطفال والمرضي في المستوصفات الحكومية، واضف إلى ذلك من عوامل تدعم وتفسر تراجع الوضع الصحي للمهجرين هو ضعف البنية التحتية لمجتمع المستبعدين فالمنازل غير جيدة التهوية وغير نظيفة، كما أن أعداد المتواجدين بها لا يتناسب بأى حال مع مساحتها، كما أنها غير مجهزة لحماية ساكنيها من حرارة الصيف الشديدة أو برودة الشتاء. وهو ما يترتب عليه اصابات شديدة ومتتالية لأصحاب تلك المنازل.

ثم يأتي التعليم في المرتبة الثالثة من حيث الاستبعاد، فعدم توافر وضع اقتصادي قوى مع تراجع للوضع الصحي قد يكونان مبرران قويان يدعمان فكرة تراجع الوضع التعليم، بل قد يكون تراجع الوضع التعليمي هو نتيجة حتمية تلزم عن تراجع الوضع الصحي والاقتصادي، وتنعكس درجة الاستبعاد تلك في عدد من الظاهر منها عدم تناسب عدد المدارس المفتوحة مع أعداد الأطفال والطلبة المهجرين، تكدس الأطفال في الفصول، عدم توافر الوسائل التعليمية. وهو ما يؤشر بدوره على حالة الترهل العام في المستوى التعليمي. وفى مستقبل هؤلاء الطلبة. وتتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات التى اهتمت

بمجالات الاستبعاد إلا أن الاختلاف جاء في ترتيب مجالات الاستبعاد ومرد ذلك إلى الوضع الذي يتعرض له الأفراد والشعور الواقع عليهم جراء فعل الاستبعاد، ومن تلك الدراسات دراسة محمد بني مفرج(٢٠١٣) التى أكدت على أن المجال الاقتصادي أكثر مجالات الاستبعاد ظهورا وتتمثل تلك المجالات فى عدم كفاية الدخل الشهري، وعدم توافر وسائل المواصلات، ثم كان المجال الثاني من حيث مجالات الاستبعاد المجال السياسي، الذي تعددت صوره في حرمانهم من شغل مناصب عليا فى الدولة، وعدم زيارة المسئولين مما حرم أهالي القرية من التعبير عن مطالبهم وإيصالها لأصحاب القرار. ويأتي المجال الاجتماعي فى المرتبة الثالثة من حيث الاستبعاد وتتضح مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في عدة صور أهمها عدم وجود روابط وعلاقات اجتماعية للقرية بأناس خارج القرية، ثم يأتى المجال التعليمي بوصفه أحد مجالات الاستبعاد الذي ارجع العينة سببه إلى عدم اهتمام ورعاية المسؤولين وضعف امكانات المدراس، ثم يأتى المجال الصحي فى نهاية القائمة، أضف إلى ذلك ما ذهبت إليه دراسة بارسوم(٢٠٠٧) التي تؤكد على أن الوضع الاقتصادي مكّن بعض الجماعات من مزاولة بعض الممارسات منها سهولة الحصول على مستوى تعليمي أفضل من خلال الالتحاق بمدارس خاص، وهو ما يبرر سبب تحمل الجماعات الفقيرة وطأة عجز النظام التعليمي ومن ثم يتم استبعادهم. ويأتي المجال الاجتماعي ليؤكد على منطقية هذا الترتيب فتردي الوضع الاقتصادي يأتى نتيجة له تردي الوضع الصحي ثم التعليمي الذي يؤكد في النهاية على حقيقة تردي الوضع الاجتماعي العام، فتراجع التعليم يعد مؤشر أساسي على انتشار حالات الأمية والتعليم المغلوط، وتراجع عدد من القيم كقيمة المواطنة والاحترام وقبول الآخر وانتشار مجموعة من القيم السلبية كالفساد والعنف بين أبناء المجتمع، فمحاولة اشباع الحاجات الاساسية وعدم الحصول على عمل كلها عوامل تزيد من الضغوط والتوترات النفسية وهو ما أكدته دراسة أرسلان (٢٠١٨) من أن الاستبعاد يحبط ويهدد الصحة النفسية للشباب عينة الدراسة.

ويأتي المجال السياسي في نهاية قائمة المجالات المستبعدة، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المهجرين بالوضع السياسي وانشغالهم بتوفير الحاجات الأساسية لهم ولذويهم، وهنا يندرج الاهتمام بالمشاركة السياسية في ذيل قائمة اهتماماتهم التى لا تتعدى أن تكون مجالا للحوار في ساعات الفراغ، ولعل انشغالهم بالأمور الحياتية وتوفير الاحتياجات الأساسية ما يفسر نتيجة عدم انصراف المهجرين الى الاهتمام بالوضع السياسي العام، كما كشفت الدراسة إلى أنهم غالبا ما يخلطون بين الوضع السياسي والدور المنوط بالحكومة القيام به من حيث توافر البنى التحتية وعدم التخطيط داخل مجتمعاتهم وعدم توافر وضع أمني عام لهؤلاء المهجرين. وأضف إلى ذلك انخفاض المستوى الاقتصادي و الثقافي والسياسي

والاجتماعي والتي تعد كلها عوامل تزيد من معدلات تعرض المهجرين للاستبعاد الاجتماعي، كما أنها تزيد من معدلات خطورته. ولعل الدراسة هنا عرضت لأوجه الاستبعاد بشكل أكثر عمومية مع محاولة حصر كافة أشكال الاستبعاد التي يتعرض لها مجتمع المهجرين العراقيين، وهى تتفق مع دراسة بارسوم (٢٠٠٧) التى أكدت على أن مجالات الاستبعاد التي يعاني منها الشباب هي التعليم والعمل والمشاركة العامة في الحياة السياسية. وأكدت دراسة أرسلان(٢٠١٨) أن ارتفاع حدة الاستبعاد يترتب عليه تدهور حالات الصحة النفسية وخاصة مع الشباب التي بقراءة أكثر تأملا نستكشف أنهم أكثر الفئات تعرضا لأنماط الاستبعاد الاجتماعي مع اختلاف صور وآثار الاستبعاد الممارسة عليهم.

الفرضية الخامسة: الخاصة بتصورات المهجرين للاستبعاد:

وفي هذه الفرضية ذهبنا إلى أن المهجرين ليس لديهم تصوراً حول إمكانية الحد من الاستبعاد، وسبب فرضنا هذا هو حالة تدني المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والتى تم ملاحظتها قبل إجراء الدراسة، وتحديدا أثناء التعرف على مجتمع الدراسة وبعد عدد من المقابلات مع المهجرين تبين أنهم يمتلكون تصوراً كاملاً حول الإصلاح بما يتضمنه من عمليات إدماج اجتماعي" وعمليات تنموية تهدف جميعها إلى تحقيق مستوى حياة كريمة. وقد تم بناء هذا التصور وطرحه فى عدد من النقاط بناء على ما قدموه من آراء واستجابات، والتى أكدت جميعها على أهمية الدور الحكومي والمجتمع المدني فى عمليات الإدماج، وأن تصورات المهجرين للدور المنوط بالمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني القيام به في عمليات الإدماج، يتوقف على الحكومة فرؤية النازحين تذهب إلى أن الحكومة هى المنوط الأول بعمليات الإدماج الاجتماعي، وأن دور المجتمع المدني مقارنة بدور الحكومة هو دور ثانوي لا يلبي كافة احتياجات النازحين، لكنه يبقى دور مهم ومساعد للدور الأساسي.

كما أكدت عينة الدراسة على أنه ليتسنى مواجهة الاستبعاد الاجتماعي، يجب الأخذ بكل الآليات والوسائل التي تهدف إلى الدمج الاجتماعي للمهجرين، إما في الأماكن الجديدة التي اختاروا البقاء بها أو تسهيل عودتهم إلى مناطقهم وتسهيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، وتوفير واتاحة خدمات الرعاية الاجتماعية المناسبة التي تشبع حاجاتهم الأساسية. وبهذا الصدد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية التى يمكن الاستفادة منها في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للنازحين ومواجهة المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع الدولي والمدني نستعرضها في الآتي:

١- زيادة الموارد المالية المخصصة لخدمات الرعاية الاجتماعية للنازحين، وضمان حد ادنى للدخل للفرد واشباع الحاجات الاساسية للنازحين، وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي.

٢- انشاء العدد الكافي من المؤسسات الحكومية، وتشجيع المواطنين لإنشاء مؤسسات مجتمع مدني مختلف خدمات الرعاية الاجتماعية للنازحين في المخيمات وخاصة وحدات الشؤون الاجتماعية، والأحزاب السياسية ، والمنظمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، كذلك رفع مستوى الخدمات القائمة من حيث النوع والكفاءة مع تزويد هذه المؤسسات بالهيئات الفنية والمؤهلة على تقديم هذه الخدمات في المجتمع الفقير.

٣- الاهتمام ببرامج التوعية السياسية، ودعم وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للنازحين بتسهيل فرص انضمامهم للجمعيات والروابط والشبكات الاجتماعية والسياسية في المجتمع، ووضع المجتمع في خطط التنمية.

٤- الاعتماد على خبراء في الخدمة الاجتماعية سبق لهم العمل مع مجتمعات النازحين في تخطيط برامج ومشروعات لتنمية مجتمع النازحين للحد من الاستبعاد الاجتماعي لهم بالاعتماد على المداخل العلمية الحديثة كمدخل التمكين، ومدخل المدافعة، ومدخل تحسين نوعية الحياة.

٥- دعم القدرات المؤسسية والتنظيمية للمؤسسات القائمة في مجتمع النازحين وتدعيمها تشريعيا وفنيا حتى تقوم بدورها المنوط بها في تحسين نوعية حياة الفقراء في المجتمع حتى يمكن الحد من استبعادهم اجتماعياً.

وعلى الرغم من ذهاب أغلب الفرضيات النظرية المتبناة في الدراسة الحالية إلى التركيز على عوامل وأسباب ونتائج الاستبعاد وطرح الافتراضات التي تشرح وتفند طبيعة الاستبعاد، وتمهد الطريق إلى الادماج الاجتماعي، إلا أن الدراسة تضيف هنا نتيجة مستقاة من الواقع، تضع أيدينا على فرضية نظرية تمهد الطريق إلى شكل اصلاحي جديد، يعكس تلك الفرضية " **تصورات الأفراد الواقع عليهم فعل الاستبعاد عامل رئيس من عوامل الإصلاح والادماج الاجتماعي** ". وما كانت الدراسات والممارسات الحكومية والمؤسسات تهدف إلا إلى الحد من الاستبعاد بعدة طرق كان أنجعها الادماج الاجتماعي، في تلك الحالة كان لزاما عليها أن تنظر إلى متطلبات الواقع نفسه، وأهم ما في هذا الواقع نفسه، من خلال محاولة النظر إلى تصورات الأفراد أنفسهم. ولم لا وهم المستهدفون بالإدماج، وليس البنية التحتية أو نظم التعليم المختلفة أو الحالة الثقافية السائدة. كما أنهم أدرى باحتياجاتهم وما ينقصهم، وهم الأكثر شعورا بمعاناتهم، وهم ومن سيتوافقون مع الحلول ويتكيفون مع الواقع الجديد، لذا كان لزاما أن تكون تلك التصورات نابعة من أنفسهم وبناء على ما مروا به من خبرات وما فعلوه من ممارسات، و أنه كلما كانت الحلول أقرب إلى تصورات المجتمعات كلما كانت أسرع وأسهل وأوفر في تنفيذها وتفعيلها، وذلك لن يحدث إلا أذا كانت حالة الضمير الجمعي عالية يقظة وفاعلة.

سابعا: خاتمة الدراسة:

تعددت جوانب الاستبعاد وتعددت معه أنماط الخطورة المترتبة عليه، ليس فقط على مستوى المجتمع الواقع عليه فعل الاستبعاد، بل يدخل في إطاره المجتمع القائم بالاستبعاد. وتكمن الخطورة هنا ليس فقط فى ما تقدمه الدولة أو الحكومة من وضع سياسات أو في تلك المحاولات للإدماج الاجتماعي، بقدر ما تكمن في تكيف هؤلاء المهجرين على معطيات عالمهم الجديد، ومحاولتهم الاستفادة من كافة الطرق الخلفية التي تتيحها مثل تلك التجمعات، وما تتركه من أخطار تهدد المجتمع الأصلي. وتتضح هنا مجتمع المخاطر في المشهد الذي تخلفه عملية الاستبعاد الاجتماعي، هنا يتضح هذا المشهد في أنه يخلق مجتمعا موازيا، مجتمع لديه الكثير من الحاجات التي من الضروري اشباعها في ظل ندرة الموارد، وتضاؤل الفرص إن لم يكن انعدامها، وعلى الجانب الأخر، على مقربة منه مجتمع لديه فرص أكبر و نظام يحكمه، وسياسات يسير عليها – وإن كانت هذه السياسات لا تحقق كامل أهدفها– إلا أنها تبقي سياسات في مجتمع نظامي، في مقابل مجتمع ينتفي عنه النظام، وتحكمه القوة والعنف. ولذا وجب التعامل مع قضية الاستبعاد بفهم جيد، فهم يعي أبعاد الاستعباد ودراسة جوانبه وتعقيداتها. وإن لم نستطيع تحقيق هذا الفهم قد نقع في خطر تعريض حياة أناس هم بالفعل يقفون على حافة الخطر. إن المفهوم بالغ التعقيد واتساع الهوة بين المهجرين ومجتمعاتهم الأصلية يزيد الوضع سوء فوجب الحذر واتخاذ كافة الإجراءات التي تضيق من تلك الهوة.

لم يكن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج إلا محاولة نؤكد من خلالها على هذه المخاطر، التي باتت مستغرقة فى كل شيء في حياتنا، ولذا وجب علينا أن نتكاتف جميعا فى مواجهة هذا السيل من المخاطر. مع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال اتباع استراتيجية قوامها إيصال التعليم إلى مخيمات النازحين، بحيث تصل لكافة المحرومين من الخدمات التعليمية. مع التأكيد على مبدأ المواطنة وتطوير مفاهيم وقيم مواطنية وحقوقية وديموقراطية وحقوقية داعمة لفكرة الإدماج الاجتماعي، بمعنى أكثر شمولية خلق حالة عامة تنبذ العنف والتعصب وتحد من انتشار قيم السلبية داخل مجتمعات النازحين. حينها يمكننا أن نمر سالمين آخذين بأيدي مجتمعاتنا إلى مستوى أفضل مستوى يليق بالإنسان العراقي و العربي على وجه العموم.

توصيات الدراسة:

غالبا ما تبنى توصيات الدراسة على النتائج التى قدمتها، ويعتبر هذا شرط من التوصيات العلمية السليمة، وذلك لأن نتائج الدراسة نابعة عن واقع حقيقي، لاعن فرضيات

نظرية ، فهى تقدم مجموعة من الارشادات والتوجيهات بعيدا عن الرؤي الشخصية أو التوجهات السياسية. وفيما إستعرضت الدراسة عدد من تلك التوصيات:

- تشكيل مؤسسة أو هيئة تعمل على تنظيم الجهود الحكومية وجهود المجتمع المدني الهادفة إلى الحد من الاستبعاد الاجتماعي.
- وضع رؤية تنموية للمجتمعات المستبعدة مع الأخذ فى الاعتبار الرؤية التنموية والاصلاحية الخاصة بالمستبعدين أنفسهم.
- لا تقتصر تلك الرؤية التنموية على التنمية فى المجال الاقتصادي، بل يجب أن تكون رؤية تنموية شاملة تهدف فى الأساس إلى تخفيف حدة الاستبعاد ودعم الادماج الاجتماعي للمهجرين فى مجتمعاتهم.
- محاولة القضاء والسيطرة على العوامل التي تؤدي إلى عمليات الاستبعاد، قدر الامكان.
- تشجيع القيام بالدراسات التي ترصد الجانب الاجتماعي للمهجرين لكونها ستوفر الأساس الواقعي لدفع عجلة التنمية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

- الجوهري، هناء محمد (٢٠٠٩). علم الاجتماع الحضري، عمان، دار المسيرة.
- الحوراني، محمد عبد الكريم (٢٠١٢). الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الاردنية–عمادة البحث العلمي، مج (٥) ع (٢).
- الديب ومحمد، هدى احمد، محمود عبد العليم (٢٠١٥). الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع، مجلة اضافات، (٣١).
- المفوضية السامية لشئون اللاجئين(٢٠١٧)، شبكة المجتمع المدني بشأن النزوح – ورشة عمل اقليمية، https://www.unhcr.org/ar/58e95d814.html تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٢٠.
- رشا رشاد محمود، نيبال فيصل عبدالحميد (٢٠١٩) الاندماج/ والاستبعاد الاجتماعي لدي ربة الأسرة العربية: وأثره على تشكيل مفاهيمها نحو تربية الأبناء، مجلة جامعة شقراء، ع١١، السعودية.
- علاء ناجي(٢٠١٧)، النازحون بين الاندماج الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي دراسة ميدانية محافظة كربلاء إنموذجاً، شبكة النبأ المعلوماتية، https://m.annabaa.org/bushra/studies/11958 تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/١٤
- عوض، محسن (٢٠١٢). قضايا التهميش والوصول الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة، مصر.
- غيدنز، انطوني (2005). علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة.
- منى عطية خزام (٢٠١٣)، التخطيط للحد من الاستبعاد الاجتماعي للمواطنين فى المجتمع الفقير، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، ع٣٤ ،ج٦، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

- محمد يوسف بني مفرج (٢٠١٣)، الاستبعاد الاجتماعي فى المجتمع الاردني، دراسة سوسيولوجية لمجالات الاستبعاد فى قرية المخيبة الفوقا–لواء بني كنانة، ماجستير، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
- نيرة علوان (٢٠١٧)، القبول والاستبعاد فى المجتمع المصري دراسة اجتماعية معاصرة لعلاقة الأنا والآخر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ١٩، جامعة القاهرة، مصر.
- هيلز، جون، واخرون (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، عدد ٣٤٤، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- والاس، رث. وولف، السون (٢٠١١). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد الحوراني، عمان الاردن، دار مجدلاوي.

ثانيا: المراجع الانجليزية:

- Amin, S. (2019). The endless nexus between ethnic diversity, social exclusion and institutional quality of Pakistan. *International Journal of Sociology and Social Policy*.
- Arslan, G. (2018). Social exclusion, social support and psychological wellbeing at school: A study of mediation and moderation effect. Child indicators research, 11(3), 897-918.
- Assaad, R., & Barsoum, G. (2007). Youth exclusion in Egypt: in search of "second chances". Washington DC. *Wolfensohn Center for Development, Brookings Institution*.
- Chung, S., Jeon, H., Song, A., & Kim, J. H. (2019). Developmental Trajectories and Predictors of Social Exclusion Among Older Koreans: Exploring the Multidimensional Nature of Social Exclusion. Social Indicators Research, 144(1), 97-112.
- Dahlerg, L,. Mckee, K. (2018). Social exclusion and well-being older adults in rural and urban areas. Archives of Gerontology and Geriatrics, 79, 176-184.
- Deori, B., & Rajagopalan, P. (2018). Northeastern beauty-care female workers in south India: Experiencing the body, economic as migrants. Indian Journal of Women and Social Change, 2, 180-201.
- Dominador, Bombongan, Jr. (2008). The Concept of Social Exclusion An overview, Asia-Pacific social science
- Lakshmanasamy, T. (2013). How Deep is Caste Discrimination and Social Exclusion:؟ Methodologies for Measuring Economic Deprivation of Dalits. Indian, Journal of Dalit
- Pardhan, P. (2006). Understanding social exclusion and social inclusion in the Nepalese context: some preliminary Remarks, social science Baha and the social inclusion research secretariat. Review 8:2, 35-49.
- Zibehi, P. (2010). Dispersing Power-Social Movements as Anti-state Forces. Oakland؛

Measures to Eliminate Social Exclusion among Iraqi Displaced Population: Field Study on a Sample of in-camp Residents in Baghdad

Assistant Professor Salama Mohammad juma AL Rahoomi
salrahoomi@sharjah.ac.ae
Alaa Marouf Al-Taii
Associate Professor of Sociology at the University of Sharjah

Abstract:

Wars everywhere have a set of consequences, the least of which is depriving individuals of their most basic rights. The right to a decent life on a homeland in which they grew up is one of the most important rights they lose. Consequently, they become displaced and homeless. They also become deprived of their basic needs such as food, drinking water, and clothing. In addition, they find themselves deprived of education and health care. This led to deprivation of political and social participation, civil rights, which in turn lead to inequality in wealth and power. The study aimed to identify the most important areas of social exclusion in the areas inhabited by the displaced, and their perceptions of exclusion and ways to prevent its consequences. The study adopted the concept of social exclusion, relying on the methodology of social survey by applying a questionnaire tool to a sample of (200) individuals coming from Anbar in the camps of Baghdad. The study revealed a number of facts, the most important of which is that the displaced in Baghdad are excluded in several areas, mainly the economic field. The study also concluded that the displaced have a wide and clear picture of the measures that must be taken to eliminate all forms of social exclusion.

Key words: social exclusion, social inclusion, displacement, displaced, ISIS, Iraq.